E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2015/IG.2/4
25 August 2014
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية
وتمويل التنمية
الدورة العاشرة: تحرير التجارة الخارجية
القاهرة، 22-23 تشرين الثاني/نوفمبر 2015

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

التدابير غير الجمركية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في بعض البلدان العربية

موجز

منذ انطلاق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ركزت المنظمات الدولية وواضعو السياسات كثيراً على أهمية تخفيف الحواجز الجمركية لتحفيز التبادلات التجارية بين البلدان. وقد أحرزت بلدان عدة تقدماً بارزاً في هذا المجال فلم تعد التعريفات الجمركية العائق الأكبر أمام التجارة كما كانت عليه منذ بضعة عقود. ولكن هذه البلدان اعتمدت تدابير أخرى تعيق أيضاً التبادلات بينها وهي التدابير غير الجمركية.

وتعرض هذه الوثيقة بنية التدابير غير الجمركية وحجمها في أربع دول أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وذلك بهدف تبيان دور هذه التدابير في تقييد الاستيراد والتصدير وإعاقة التجارة بين البلدان العربية. وتتناول هذه الوثيقة بعض السياسات العامة وتعرض على سبيل الذكر لا الحصر انعكاساتها المختلفة بطبيعتها وتقترح خطة مستقبلية.

وتُعرض هذه الوثيقة على اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا خلال دورتها التاسعة لاستعراضها ومناقشتها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- تصنيف التدابير غير الجمركية	6-5	3
ثانياً- التدابير غير الجمركية المطبقة على الواردات في المنطقة العربية	27-7	5
ألف- لمحة عامة	11-7	5
باء- توزيع التدابير غير الجمركية بحسب مجموعات المنتجات المستوردة ومصدر هذه المنتجات	15-12	6
جيم- توزيع التدابير غير الجمركية بحسب فئات المنتجات	24-16	7
دال- توزيع التدابير غير الجمركية بحسب مجموعات المنتجات	27-25	12
ثالثاً- التدابير غير الجمركية المطبقة في المنطقة العربية على الصادرات.....	33-28	14
ألف- الصادرات والتدابير غير الجمركية حسب القيمة	32-28	14
باء- الصادرات والتدابير غير الجمركية بحسب مجموعات المنتجات	33	15
رابعاً- أثر التدابير غير الجمركية على الاقتصاد	43-34	16
خامساً- السياسات العامة والخطة المستقبلية	48-44	18

مقدمـة

1- التدابير غير الجمركية هي تدابير في السياسة التجارية تختلف عن التدابير العادية التي تفرض تعريفات جمركية وهي تؤثر اقتصادياً على التجارة الدولية في السلع. ويمكن أن تؤثر هذه التدابير على سعر السلع المتبادلة من خلال فرض رسوم جمركية غير مرتبطة بالسعر، أو على كميتها، أو على السعر والكمية معاً. وتطبق هذه التدابير في الكثير من الأحيان كتدابير شرعية لضمان الجودة أو حماية صحة المستهلك، وأحياناً أخرى كتدابير حمائية. ومن الصعب عادة التحديد بوضوح ما إذا كان هدف هذه التدابير شرعياً أو حمائياً.

2- ومنذ انطلاق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، والتي أدت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية (1995)، ركزت المنظمات الدولية وواضعو السياسات كثيراً على أهمية تخفيف الحواجز الجمركية لتحفيز التبادلات التجارية بين البلدان. وقد أحرزت بلدان عديدة تقدماً بارزاً في خفض التعريفات الجمركية، فلم تعد هذه التعريفات العائق الأكبر أمام التجارة كما كانت عليه منذ بضعة عقود. ولكن تدابير أخرى انتشرت في المقابل وهي التدابير غير الجمركية التي تعيق أيضاً تدفق التبادلات بين البلدان. وهذه التدابير كانت معتمدة خلال العقود الماضية ولكنها ازدادت كثيراً مع خفض التعريفات الجمركية في معظم البلدان.

3- والبيانات المتعلقة بالتدابير غير الجمركية محدودة للغاية لا سيما في البلدان النامية. وقد توفرت في عام 2010 أول مجموعة من البيانات عن التدابير غير الجمركية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) من خلال مسح مفصل أجري في إطار برنامج الأبحاث المشترك بين قسم التجارة في البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمنتدى الأورومتوسطي لمعاهد تعليم العلوم الاقتصادية (FEMISE)، بالتعاون الوثيق مع الإدارات الوزارية المعنية. ويعرض نظام الحل التجاري العالمي المتكامل، المعروف اختصاراً بـ "ويتس" (WITS)[1] نتائج هذا المسح في أربعة بلدان عربية فقط هي تونس ولبنان ومصر والمغرب. أما النتائج الخاصة بالجمهورية العربية السورية فلم تقرها الحكومة آنذاك.

4- وتهدف هذه الوثيقة إلى دراسة بنية التدابير غير الجمركية في البلدان الأربعة وحجمها لتبيان دورها في تقييد عمليتي الاستيراد والتصدير. وتصب أيضاً في إطار الجهود الهادفة إلى بناء المعرفة ونشر الوعي في المنطقة العربية بشأن هذه التدابير التي تعيق التجارة بين بلدان المنطقة وتعرقل عملية إنشاء نظام تجاري إقليمي طويل الأمد.

أولاً- تصنيف التدابير غير الجمركية

5- يشمل التصنيف الوارد أدناه جميع التدابير غير الجمركية ذات الصلة بالوضع الحالي للتجارة الدولية. وقد نوقش هذا التصنيف على نطاق واسع واتفقت عليه عدة منظمات دولية شكلت فريق الدعم المتعدد الوكالات الذي أنشأته الأمانة العامة للأونكتاد في عام 2006 لدعم فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز

(1) The World Bank, World Integrated Trade Solution (WITS), available from http://wits.worldbank.org/simulationtool.html.

غير الجمركية. وأعد هذا التصنيف وجرت تجربته منذ عام 2007 حتى عام 2012 ونشرت الأونكتاد النسخة الأولى منه في عام 2013[2].

6- وصنفت التدابير ضمن 16 فصلاً يشار إليها بأحرف أبجدية. ويتضمن كل فصل فروعاً أولية (يشار إليها بالحرف الأبجدي يليه رمز من رقم واحد)؛ ويتضمن الفرع الأولي فروعاً ثانوية (يشار إليها بالحرف الأبجدي يليه رمز من رقمين)؛ ويتضمن الفرع الثانوي فروعاً ثالثية (يشار إليها بالحرف الأبجدي يليه رمز من ثلاثة أرقام). وتجدر الإشارة إلى أن أياً من البيانات لم يُجمع بعد عن فصول عدة، ومنها المشتريات الحكومية (الفصل "م")؛ والدعم (الفصل "ل")؛ وقواعد المنشأ (الفصل "س"). ويبين الشكل التالي بنية هذا التصنيف.

تصنيف التدابير غير الجمركية

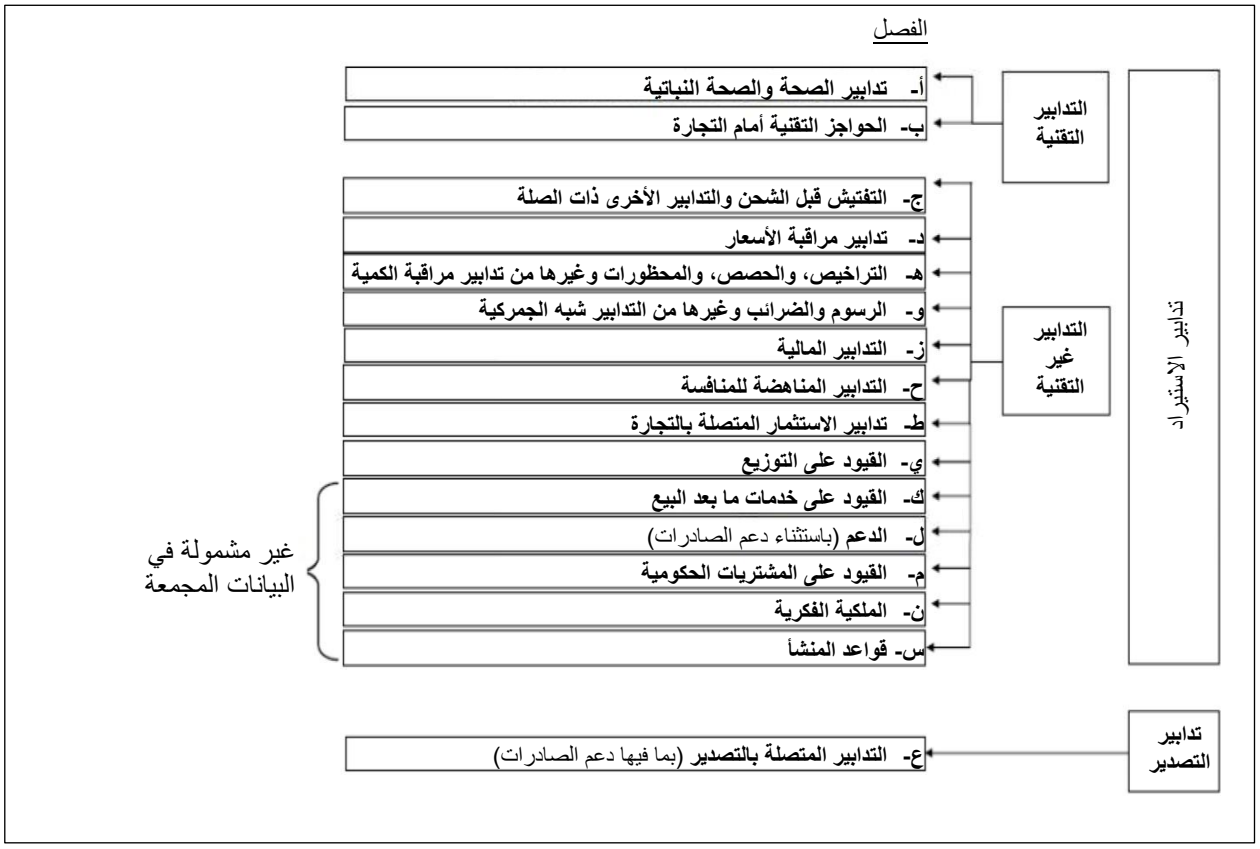

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تصنيف التدابير غير الجمركية.

(2) UNCTAD, *Classification of Non-Tariff Measures* (New York and Geneva, 2013). وللمواصفات العامة للتصنيف، يمكن النظر إلى الصفحتين 1 و2 من هذا المنشور.

ثانياً- التدابير غير الجمركية المطبقة على الواردات في المنطقة العربية

ألف- لمحة عامة

7- تطبق التدابير غير الجمركية بشكل عام من دون تمييز بين بلد وآخر. ولكن بما أن هذه التدابير متصلة بسلع معينة، يمكن أن تؤثر على التجارة الإقليمية بشكل خاص. ويرتبط هذا التأثير بالسلع المتبادلة في منطقة معينة وبحجم التدابير غير الجمركية المفروضة على السلع الأكثر تداولاً.

8- ويعرض الجدول 1 توزيع الواردات في تونس ولبنان ومصر والمغرب بحسب البلدان المصدرة ونطاق التدابير غير الجمركية. ويبيّن أن نصف واردات تونس لعام 2012 كان مصدرها الاتحاد الأوروبي وحوالي 5 في المائة فقط منها مصدرها بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتبلغ نسبة واردات تونس الخاضعة للتدابير غير الجمركية في المتوسط 37.6 في المائة من القيمة الإجمالية لهذه الواردات. وتختلف نسبة الواردات الخاضعة للتدابير غير الجمركية بحسب البلدان المصدرة وتتراوح بين 26.1 و64.3 في المائة. وهذا التفاوت يعود إلى اختلاف السلع التي تشملها عملية الاستيراد وليس إلى فرض تدابير غير جمركية على الواردات من بلد معين. ويبدو أن السلع المستوردة من مصر هي الأشد تأثراً بهذه التدابير.

9- وحوالي نصف السلع التي تستوردها المغرب مصدرها السوق الأوروبية، و12 في المائة منها مصدرها البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتدل هذه النسبة، ولو كانت منخفضة نسبياً، على توجه المغرب أكثر من تونس إلى الاستيراد من البلدان العربية. أما قيمة الواردات الخاضعة للتدابير غير الجمركية فمرتفعة للغاية، وفي المتوسط 98 في المائة من السلع المستوردة خاضعة لأحد التدابير غير الجمركية أو لعدة تدابير منها. وهكذا، تطال هذه التدابير غالبية السلع فتشكل عائقاً حقيقياً للبلدان الأخرى المصدرة وللمغرب أيضاً، في حين أن الاقتصادات المشابهة نسبياً تتيح إمكانية وصول أسهل إلى أسواقها كما في تونس مثلاً حيث تبلغ نسبة الواردات الخاضعة للتدابير غير الجمركية في المتوسط 37.6 في المائة.

10- ولا تعتمد مصر بقدر البلدان الأخرى على السوق الأوروبية و29.2 في المائة فقط من قيمة وارداتها الإجمالية مصدرها البلدان الأوروبية و12.0 في المائة مصدرها البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وفي المتوسط، يخضع 64.7 في المائة من القيمة الإجمالية للواردات في مصر للتدابير غير الجمركية. ويبين الجدول 1 أن الواردات من البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي الأشد تأثراً إذ يخضع 90.3 في المائة منها لهذه التدابير. أما المنتجات المستوردة من الاتحاد الأوروبي فهي أقل تأثراً إذ يخضع 56.9 في المائة منها للتدابير غير الجمركية. وهذا الواقع هو عكس ما سجل في تونس؛ فنسبة المنتجات المستوردة من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مرتفعة نسبياً ولكن التدابير غير الجمركية المفروضة على المنتجات التي تختص بها البلدان العربية تشكل عائقاً أمام زيادة الاستيراد من المنطقة. ويمكن معالجة هذه الثغرات التي تشوب التبادلات التجارية بين البلدان العربية عبر إيلاء المزيد من الاهتمام للتدابير غير الجمركية وتأثيرها السلبي على تدفقات التجارة داخل المنطقة العربية.

11- وفي لبنان أكثر من ثلث المنتجات المستوردة مصدرها الاتحاد الأوروبي ونحو 15 في المائة منها مصدرها البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. والعلاقات التجارية بين لبنان ومصر أقوى من علاقاته التجارية مع تونس والمغرب، وذلك بسبب القرب الجغرافي بين البلدين. وتخضع جميع

المنتجات المستوردة إلى لبنان لأحد التدابير غير الجمركية على الأقل. وهذا الواقع لم يسجل في أي من البلدان الثلاثة الأخرى حتى في المغرب حيث تخضع نسبة كبيرة من الواردات للتدابير غير الجمركية.

الجدول 1- توزيع الواردات ونطاق التدابير غير الجمركية بحسب البلدان المصدرة، 2012

	المستورد / المصدِّر	مصر	لبنان	المغرب	تونس
توزيع الواردات (بالنسبة المئوية)	مصر		4.0	1.0	1.0
	لبنان	0.2		0.1	0.1
	المغرب	0.1	0.3		0.5
	تونس	0.4	0.2	0.5	
	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	12.0	14.7	12.5	4.8
	الاتحاد الأوروبي- 27	29.2	38.7	47.4	54.0
النسبة المئوية للواردات الخاضعة للتدابير غير الجمركية من القيمة الإجمالية للواردات	مصر		100.0	97.1	64.3
	لبنان	78.5		89.8	49.8
	المغرب	37.5	100.0		26.1
	تونس	96.3	100.0	99.9	
	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	90.3	100.0	99.5	26.9
	الاتحاد الأوروبي- 27	56.9	100.0	97.1	38.1
	العالم	64.7	100.0	98.1	37.6

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات نظام الحل التجاري العالمي المتكامل.

باء- توزيع التدابير غير الجمركية بحسب مجموعات المنتجات المستوردة ومصدر هذه المنتجات

12- جمعت بيانات الجدول 2 بالاستناد إلى النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها لعام 2002، على مستوى الرموز المؤلفة من ستة أرقام. ويندرج في إطار الرمز السداسي الأرقام نحو 5,225 مجموعة سلع أساسية. ويبين الجدول أن تونس تستورد 83 في المائة من هذه المجموعات، ويخضع 21.1 في المائة منها للتدابير غير الجمركية. وتوزيع الواردات بحسب عدد مجموعات المنتجات التي تستوردها يشبه تماماً توزيعها حسب قيمة المنتجات المستوردة؛ فمعظم هذه المنتجات مستوردة من الاتحاد الأوروبي وثلثها من البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ويبدو أن نسبة مجموعات المنتجات المستوردة الخاضعة للتدابير غير الجمركية لا تختلف كثيراً بين البلدان المصدرة.

13- وفي المغرب أيضاً لا تختلف النتائج عند دراسة عدد مجموعات المنتجات المستوردة بدلاً من قيمة الواردات. وفي عام 2012، بلغت نسبة مجموعات المنتجات المستوردة الخاضعة لأحد التدابير غير الجمركية أو لعدة تدابير في المتوسط 97 في المائة، وهذه النسبة لا تختلف كثيراً بين البلدان المصدرة.

14- أما في مصر فتختلف النتائج كثيراً عند دراسة عدد مجموعات المنتجات المستوردة بدلاً من قيمتها الإجمالية، إذ تشكل المجموعات المستوردة من بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حوالي نصف المجموعات الإجمالية المستوردة من العالم. والمنتجات المستوردة من البلدان العربية إلى مصر تتأثر بالتدابير غير الجمركية بقدر تلك المستوردة من الاتحاد الأوروبي أو العالم. ويدل ذلك على أن المنتجات التي تستوردها مصر من بلدان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أكثر تنوعاً من تلك التي تستوردها تونس أو المغرب.

15- والمنتجات التي يستوردها لبنان من البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أكثر تنوعاً من تلك التي تستوردها تونس أو المغرب وهي تضم 35 في المائة من مجموعات المنتجات. ولكن هذه النسبة أقل بكثير من نسبة مجموعات المنتجات التي يستوردها لبنان من الاتحاد الأوروبي والتي تبلغ حوالي 72 في المائة من مجموعات المنتجات الإجمالية. وكما تبين في القسم السابق، إن نطاق التدابير غير الجمركية مرتفع جداً فهي تشمل جميع مجموعات المنتجات المستوردة وجميع البلدان المصدرة (أي تسجل نسبة 100 في المائة).

الجدول 2- توزيع الواردات والتدابير غير الجمركية بحسب مجموعات المنتجات، 2012

	المستورد / المصدِّر	مصر	لبنان	المغرب	تونس
مجموعات المنتجات على مستوى الرموز السداسية الأرقام المستوردة من مصادر محددة، كنسبة مئوية من إجمالي مجموعات المنتجات	مصر		15.2	15.1	11.8
	لبنان	11.5		4.2	3.1
	المغرب	3.2	6.7		11.4
	تونس	3.4	7.7	11.9	
	الاتحاد الأوروبي- 27	75.8	72.3	86.1	79.2
	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	46.2	34.7	27.2	30.5
	العالم	85.5	79.4	89.7	83.0
مجموعات المنتجات على مستوى الرموز السداسية الأرقام المستوردة والخاضعة للتدابير غير الجمركية، كنسبة مئوية من مجموعات المنتجات المستوردة	مصر		100.0	98.6	29.3
	لبنان	50.4		95.9	29.6
	المغرب	66.9	100.0		23.3
	تونس	59.8	100.0	98.2	
	الاتحاد الأوروبي- 27	51.2	100.0	96.9	19.9
	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	52.5	100.0	97.8	23.6
	العالم	54.0	100.0	96.8	21.1

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات نظام الحل التجاري العالمي المتكامل.

جيم- توزيع التدابير غير الجمركية بحسب فئات المنتجات

16- صُنفت التدابير غير الجمركية في ثلاث فئات: التدابير التقنية؛ والتدابير غير التقنية؛ وتدابير التصدير. وتشمل التدابير التقنية تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة؛ وتشمل التدابير غير التقنية جميع الفصول الأخرى باستثناء التدابير المتصلة بالتصدير.

17- والجداول الواردة في هذا القسم تأخذ في الاعتبار مختلف التدابير غير الجمركية المطبقة على كل رمز من الرموز السداسية الأرقام بحسب تصنيف النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية، أي كل مجموعة منتجات. ويُحتسب المنتج الواحد أكثر من مرة عندما يكون خاضعاً لعدة تدابير غير جمركية، وذلك حسب عدد التدابير التي تشمله وهذه الطريقة تؤدي إلى "رموز متكررة". أما احتساب الرمز مرة واحدة حتى إذا خضع المنتج لعدة تدابير غير جمركية فيؤدي إلى "رموز غير متكررة".

18- وتشير البيانات الخاصة بتونس إلى أن عدد التدابير غير الجمركية المطبقة على المنتجات المتبادلة بلغ 15,392 تدبيراً عند احتساب رموز متكررة (الجدول 3). وينخفض هذا العدد إلى 1,244 عند احتساب رموز غير متكررة، ما يعني أن تونس تفرض معدل 12 تدبيراً غير جمركي على كل رمزغير متكرر. وفي الأعوام 2008 و2010 و2012 بلغ المعدل الوسطي للتدابير غير الجمركية التي طبقتها تونس 10,880 تدبيراً مع انحراف معياري طفيف. وأكثر من ثلثي هذه التدابير كانت تدابير تقنية، وخمسها غير تقنية؛ أما التدابير المتصلة

بالتصدير فشكلت نسبة 7.5 في المائة. وهذه النتيجة كانت متوقعة لأن الاقتصاد التونسي يتجه نحو التصدير ويقدم العديد من الحوافز الضريبية والمالية للمصدرين.

19- وتصدرت تدابير الصحة والصحة النباتية (الفصل "أ") التدابير غير الجمركية المطبقة في تونس في الأعوام 2008 و2010 و2012. ولم تتعدّ تدابير مراقبة الأسعار (الفصل "د") والتدابير المناهضة للمنافسة (الفصل "ح") نسبة 1 في المائة من مجموع التدابير المطبقة. ولا تشمل دراسة التدابير في تونس التراخيص والحصص والمحظورات وغيرها من تدابير مراقبة الكمية (الفصل "هـ")، والتدابير المالية (الفصل "ز")، وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (الفصل "ط")، والقيود على التوزيع (الفصل "ي")، لأن التدابير التي تشملها هذه الفصول غير مدرجة ضمن لائحة التدابير غير الجمركية التي اعتمدها البلد في عام 2010.

الجدول 3- تونس: التدابير غير الجمركية المطبقة على المنتجات المتبادلة بحسب الفئات، للأعوام 2008 و2010 و2012

	فئات التدابير غير الجمركية	عدد التدابير غير الجمركية خلال الفترة المشمولة	النسبة المئوية من المجموع	عدد التدابير غير الجمركية المطبقة في عام 2008	النسبة المئوية من المجموع	عدد التدابير غير الجمركية المطبقة في عام 2010	النسبة المئوية من المجموع	عدد التدابير غير الجمركية المطبقة في عام 2012	النسبة المئوية من المجموع
تدابير الاستيراد	التدابير التقنية= أ+ب	11 015	71.6	7 836	71.7	7 799	71.6	7 743	71.6
	التدابير غير التقنية =ج+د+هـ+و+ز +ح+ط+ي	3 135	20.4	2 270	20.8	2 268	20.8	2 254	20.8
تدابير التصدير	تدابير التصدير= ع	1 242	8.1	820	7.5	829	7.6	823	7.6
المجموع		15 392	100.0	10 926	100.0	10 896	100.0	10 820	100.0
	أ- تدابير الصحة والصحة النباتية	7 354	47.8	4 714	43.1	4 774	43.8	4 692	43.4
	ب- الحواجز التقنية أمام التجارة	3 661	23.8	3 122	28.6	3 025	27.8	3 051	28.2
	ج- التفتيش قبل الشحن والتدابير الأخرى ذات الصلة	1 843	12.0	1 307	12.0	1 306	12	1 298	12
	د- تدابير مراقبة الأسعار	47	0.3	32	0.3	37	0.3	33	0.3
	و- الرسوم والضرائب وغيرها من التدابير شبه الجمركية	1 146	7.4	847	7.8	842	7.7	840	7.8
تدابير الاستيراد	ح- التدابير المناهضة للمنافسة	99	0.6	84	0.8	83	0.8	83	0.8
تدابير التصدير	ع- التدابير المتصلة بالتصدير	1 242	8.1	820	7.5	829	7.6	823	7.6
المجموع		15 392	100.0	10 926	100.0	10 896	100.0	10 820	100.0

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات نظام الحل التجاري العالمي المتكامل.

20- عند احتساب رموز متكررة يتبين أن عدد التدابير غير الجمركية المطبقة في المغرب هو 39,199 (الجدول 4)، وهو مرتفع جداً ويساوي مرتين ونصف عدد التدابير المطبقة في تونس. وثلثا هذه التدابير تدابير غير تقنية، والثلث الباقي ينقسم بالتساوي بين تدابير تقنية وتدابير متصلة بالتصدير. وهذ الواقع يختلف كثيراً عن الواقع في تونس حيث كانت أكبر نسبة من التدابير غير الجمركية المطبقة تدابير تقنية أي تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة.

21- وعند تقسيم الفئات أعلاه حسب الفصول، يتبين بوضوح أن الفصل "و" المتعلق بالرسوم والضرائب وغيرها من التدابير شبه الجمركية، يشكل النسبة الأكبر أي أكثر من 50 في المائة من التدابير المطبقة في المغرب. وينطبق ذلك عند النظر في لائحة التدابير غير الجمركية الرسمية المطبقة والمنتجات المستوردة فقط خلال الأعوام الثلاثة.

22- والتدابير غير التقنية المطبقة في المغرب متنوعة أكثر من تلك المعتمدة في تونس، فتشمل 8 فصول في المغرب و6 فصول في تونس. والفصول "هـ" (التراخيص والحصص والمحظورات وغيرها من تدابير مراقبة الكمية)، و"ز" (التدابير المالية)، و"ي" (القيود على التوزيع) مطبقة في المغرب وغير مطبقة في تونس. أما الفصل "ح" (التدابير المناهضة للمنافسة) فمطبق في تونس وغير مطبق في المغرب. وهذه الفوارق تدل على اختلاف كبير في هيكل التدابير غير الجمركية المطبقة في البلدين.

الجدول 4- المغرب: التدابير غير الجمركية المطبقة على المنتجات المتبادلة بحسب الفئات، للأعوام 2008 و2011 و2012

	فئات التدابير غير الجمركية	عدد التدابير غير الجمركية خلال الفترة المشمولة	النسبة المئوية من المجموع	عدد التدابير غير الجمركية المطبقة في عام 2008	النسبة المئوية من المجموع	عدد التدابير غير الجمركية المطبقة في عام 2011	النسبة المئوية من المجموع	عدد التدابير غير الجمركية المطبقة في عام 2012	النسبة المئوية من المجموع
	التدابير التقنية= أ+ب	5 873	15.0	5 129	15.1	5 221	15.2	5 155	15.2
تدابير الاستيراد	التدابير غير التقنية =ج+د+هـ+و+ز +ح+ط+ي	26 797	68.4	23 354	68.6	23 460	68.4	23 259	68.4
تدابير التصدير	تدابير التصدير= ع	6 529	16.7	5 554	16.3	5 629	16.4	5 583	16.4
المجموع			100.0	34 037	100.0	34 310	100	33 997	100
	أ- تدابير الصحة والصحة النباتية	0342	.25	4911	.44	5971	.74	5451	.54
	ب- الحواجز التقنية أمام التجارة	8393	.89	6383	.710	6243	.610	6103	.610
	ج- التفتيش قبل الشحن والتدابير الأخرى ذات الصلة	502	.31	387	.11	408	.21	404	.21
	د- تدابير مراقبة الأسعار	16	0.0	16	0.0	14	0.0	16	0
تدابير الاستيراد	هـ- التراخيص، الحصص، المحظورات وغيرها من تدابير مراقبة الكمية	226	.60	172	.50	181	.50	179	.50

الجدول 4 (تابع)

	فئات التدابير غير الجمركية	عدد التدابير غير الجمركية خلال الفترة المشمولة	النسبة المئوية من المجموع	عدد التدابير غير الجمركية المطبقة في عام 2008	النسبة المئوية من المجموع	عدد التدابير غير الجمركية المطبقة في عام 2011	النسبة المئوية من المجموع	عدد التدابير غير الجمركية المطبقة في عام 2012	النسبة المئوية من المجموع
	و- الرسوم والضرائب وغيرها من التدابير شبه الجمركية	20 927	53.4	18 284	53.7	18 351	53.5	18 191	53.5
	ز- التدابير المالية	5 113	13.0	4 482	13.2	4 494	13.1	4 457	13.1
	ي- القيود على التوزيع	13	0.0	13	0.0	12	0.0	12	0
تدابير التصدير	ع- التدابير المتصلة بالتصدير	6 529	16.7	5 554	16.3	5 629	16.4	5 583	16.4
المجموع		39 199	100.0	34 037	100	34 310	100.0	33 997	100.0

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات نظام الحل التجاري العالمي المتكامل.

23- تبين المقارنة بين البيانات المسجلة في مصر وتلك المسجلة في البلدين السابقين، أن مصر تطبق أقل عدد من التدابير غير الجمركية عند احتساب رموز متكررة. وعلى غرار السلطات التونسية ولكن خلافاً للسلطات المغربية، تطبق السلطات المصرية تدابير تقنية واسعة النطاق. ولكن التوزيع داخل هذه الفئة هو على عكس توزيعها في تونس، فعدد الحواجز التقنية أمام التجارة يساوي 3.5 مرات عدد تدابير الصحة والصحة النباتية. وقد بقيت النسب المئوية للتدابير المطبقة ثابتة نوعاً ما بين الأعوام الثلاثة (الجدول 5). وهناك ثلاثة فصول غير مطبقة في مصر وهي: "ز" (التدابير المالية)؛ و"ح" (التدابير المناهضة للمنافسة)؛ و"ط" (تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة).

الجدول 5- مصر: التدابير غير الجمركية المطبقة على المنتجات المتبادلة بحسب الفئات، للأعوام 2008 و2011 و2012

	فئات التدابير غير الجمركية	عدد التدابير غير الجمركية خلال الفترة المشمولة	النسبة المئوية من المجموع	عدد التدابير غير الجمركية المطبقة في عام 2008	النسبة المئوية من المجموع	عدد التدابير غير الجمركية المطبقة في عام 2011	النسبة المئوية من المجموع	عدد التدابير غير الجمركية المطبقة في عام 2012	النسبة المئوية من المجموع
	التدابير التقنية= أ+ب	10 618	83.4	8 016	84.6	8 180	84.5	8 308	84.5
تدابير الاستيراد	التدابير غير التقنية =ج+د+هـ+و+ز +ح+ط+ي	1 540	12.1	1 133	12.0	1 173	12.1	1 179	12.0
تدابير التصدير	تدابير التصدير= ع	574	4.5	331	3.5	326	3.4	346	35
المجموع		12 732	100.0	9 480	100.0	9 679	100.0	9 833	100.0

الجدول 5 (تابع)

	فئات التدابير غير الجمركية	عدد التدابير غير الجمركية خلال الفترة المشمولة	النسبة المئوية من المجموع	عدد التدابير غير الجمركية المطبقة في عام 2008	النسبة المئوية من المجموع	عدد التدابير غير الجمركية المطبقة في عام 2011	النسبة المئوية من المجموع	عدد التدابير غير الجمركية المطبقة في عام 2012	النسبة المئوية من المجموع
	أ- تدابير الصحة والصحة النباتية	2 365	18.6	1 492	15.7	1 552	16	1 603	16.3
	ب- الحواجز التقنية أمام التجارة	8 253	64.8	6 524	68.8	6 628	68.5	6 705	68.2
	ج- التفتيش قبل الشحن والتدابير الأخرى ذات الصلة	555	4.4	395	4.2	424	4.4	421	4.3
	د- تدابير مراقبة الأسعار	65	0.5	49	0.5	53	0.5	49	0.5
	هـ- التراخيص، الحصص، المحظورات وغيرها من تدابير مراقبة الكمية	8	0.1	6	0.1	6	0.1	5	0.1
	و- الرسوم والضرائب وغيرها من التدابير شبه الجمركية	910	7.1	681	7.2	688	7.1	702	7.1
تدابير الاستيراد	ي- القيود على التوزيع	2	0	2	0	2	0	2	0
تدابير التصدير	ع- التدابير المتصلة بالتصدير	574	4.5	331	3.5	326	3.4	346	3.5
المجموع		12 732	100.0	9 480	100.0	9 679	100.0	9 833	100.0

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات نظام الحل التجاري العالمي المتكامل.

24- وفي لبنان، تتألف التدابير غير الجمركية بشكل أساسي من التدابير غير التقنية التي تشكل حوالي 93 في المائة من مجموع التدابير غير الجمركية المطبقة. وتضم هذه التدابير غير التقنية بشكل شبه حصري الفصل "و" المتعلق بالرسوم والضرائب وغيرها من التدابير شبه الجمركية. وهذه البنية فريدة من نوعها وتختلف تماماً عن بنية التدابير المعتمدة في البلدان الثلاثة الأخرى. أما نسبة التدابير غير الجمركية الأخرى المطبقة في لبنان فضئيلة للغاية.

الجدول 6- لبنان: التدابير غير الجمركية المطبقة على المنتجات المتبادلة بحسب الفئات، للأعوام 2008 و2011 و2012

	فئات التدابير غير الجمركية	عدد التدابير غير الجمركية خلال الفترة المشمولة	النسبة المئوية من المجموع	عدد التدابير غير الجمركية المطبقة في عام 2008	النسبة المئوية من المجموع	عدد التدابير غير الجمركية المطبقة في عام 2011	النسبة المئوية من المجموع	عدد التدابير غير الجمركية المطبقة في عام 2012	النسبة المئوية من المجموع
	التدابير التقنية= أ+ب	1 173	5.2	752	4.1	730	4.0	721	4.1
تدابير الاستيراد	التدابير غير التقنية = ج+د+ه+و+ز +ح+ط+ي	20 921	92.8	17 116	94.3	17 039	94.4	16 622	94.3
تدابير التصدير	تدابير التصدير= ع	441	2.0	281	1.5	286	1.6	277	1.6
المجموع		22 535	100.0	18 149	100.0	18 055	100.0	17 620	100.0
	أ- تدابير الصحة والصحة النباتية	260	1.2	171	0.9	156	0.9	164	0.9
	ب- الحواجز التقنية أمام التجارة	913	4.1	581	3.2	574	3.2	557	3.2
	ه- التراخيص، الحصص، المحظورات وغيرها من تدابير مراقبة الكمية	21	0.1	16	0.1	15	0.1	18	0.1
تدابير الاستيراد	و- الرسوم والضرائب وغيرها من التدابير شبه الجمركية	20 900	92.7	17 100	94.2	17 024	94.3	16 604	94.2
تدابير التصدير	ع- التدابير المتصلة بالتصدير	441	2.0	281	1.5	286	1.6	277	1.6
المجموع		22 535	100.0	18 149	100.0	18 055	100.0	17 620	100.0

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات نظام الحل التجاري العالمي المتكامل.

دال- توزيع التدابير غير الجمركية بحسب مجموعات المنتجات

25- تشير البيانات الخاصة بتونس إلى أن المنتجات الحيوانية والخضار والمواد الغذائية تتصدر قائمة المنتجات السداسية الأرقام الخاضعة لأحد التدابير غير الجمركية أو لعدة تدابير منها، وقائمة التدابير غير الجمركية المطبقة، وذلك باحتساب رموز متكررة في النظام المنسق. وتشير البيانات أيضاً إلى أن هذه المجموعات الثلاث تشكل نصف العدد الإجمالي لمجموعات المنتجات الخاضعة لواحد أو أكثر من التدابير غير الجمركية، وثلثي ذلك العدد الإجمالي في تونس. ومعظم هذه التدابير تندرج في إطار الفصل "أ" (تدابير الصحة والصحة النباتية). ويلي هذه المجموعات مجموعتا الآلات والأجهزة الإلكترونية، والمواد الكيميائية، اللتان تخضعان بشكل أساسي لتدابير الفصل "ب" (الحواجز التقنية أمام التجارة).

26- وعند النظر إلى قسمي الجدول 7، يتبين أن المنتجات الحيوانية في المغرب لا تتأثر بالتدابير غير الجمركية بقدر ما تتأثر بها في تونس. وهذا ما يدل على أن وصول مصدري المنتجات الحيوانية إلى السوق المغربية أسهل من وصولهم إلى السوق التونسية ولكن العكس صحيح بالنسبة إلى مصدري المنسوجات والألبسة.

27- ويبين الجدول 7 أن فئات المنتجات الأشد حماية بالتدابير غير الجمركية من حيث عدد مجموعات المنتجات في النظام المنسق الخاضعة لواحد أو أكثر من هذه التدابير هي عموماً المنسوجات والألبسة، والمواد الكيميائية، والآلات والأجهزة الإلكترونية. ويبلغ معدل التدابير غير الجمركية المطبقة على هذه الفئات حوالي 5 تدابير. وفي مصر مثلاً، يخضع 833 منتجاً من المنسوجات والألبسة لمجموع 3,916 تدبيراً غير جمركي. أما معدل التدابير المطبقة على كل مجموعة منتجات فيبلغ 11 تدبيراً في مجموعة المنتجات الحيوانية و7 تدابير في مجموعة الخضار، وكلاهما أعلى من معدل التدابير غير الجمركية التي تطال المجموعات الثلاث التي صنفت أعلاه كالأكثر حماية.

الجدول 7- عدد التدابير غير الجمركية المطبقة حسب فئات المنتجات

فئات المنتجات	عدد مجموعات المنتجات المحددة في النظام المنسق الخاضعة لواحد أو أكثر من التدابير غير الجمركية				المجموع	عدد التدابير غير الجمركية المطبقة على فئة المنتجات				المجموع
	مصر	لبنان	المغرب	تونس		مصر	لبنان	المغرب	تونس	
المنتجات الحيوانية	219	236	214	225	894	2 223	1 078	2 899	4 172	10 372
المواد الكيميائية	587	857	824	109	2 377	1 658	3 628	6 446	1 037	12 769
المنتجات الغذائية	195	202	203	163	763	877	901	2 028	2 441	6 247
الأحذية	54	70	55	20	199	108	296	396	181	981
أنواع الوقود	43	45	42	4	134	119	199	272	34	624
الصلال والجلود	75	82	80	12	249	248	343	502	176	1,269
الآلات والأجهزة الإلكترونية	13	808	804	137	1 762	25	3 230	5 031	1 306	9 592
الفلزات	28	584	581	31	1 224	70	2 361	3 522	310	6 263
المعادن	109	114	108	9	340	317	479	651	91	1 538
المنتجات المصنعة المتنوعة	14	407	393	100	914	26	1 666	2 433	681	4 806
البلاستيك أو المطاط	220	213	216	16	665	728	861	1 306	154	3 049
الخضار	315	317	327	263	1 222	1 425	1 276	3 420	3 317	9 438
الحجر والزجاج	65	200	203	29	497	159	783	1270	264	2 476
المنسوجات والألبسة	833	927	822	48	2 630	3 916	3 880	6 453	463	14 712
وسائل النقل	..	137	132	35	304	..	577	840	343	1 760
الأخشاب	224	243	236	43	746	833	977	1 730	422	3 962
المجموع	2 994	5 442	5 240	1 244		12 732	22 535	39 199	15 392	

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات نظام الحل التجاري العالمي المتكامل.

ملاحظة: تشير النقطتان (..) إلى عدم توفر البيانات. ويمكن احتساب معدل التدابير غير الجمركية المطبقة على فئة معينة من المنتجات عبر قسمة عدد التدابير غير الجمركية المطبقة على فئة المنتجات، على عدد مجموعات المنتجات المحددة في النظام المنسق الخاضعة لتدابير غير جمركية. مثلاً عند قسمة 4,172 (التدابير غير الجمركية المطبقة على تجارة المنتجات الحيوانية في تونس) على 225 (عدد المجموعات في فئة المنتجات الحيوانية الخاضعة لهذه التدابير في تونس) نحصل على معدل التدابير غير الجمركية المطبقة على استيراد المنتجات الحيوانية وهو 18 تدبيراً.

ثالثاً- التدابير غير الجمركية المطبقة في المنطقة العربية على الصادرات

ألف- الصادرات والتدابير غير الجمركية حسب القيمة

28- سجلت الصادرات التونسية تراجعاً منذ مطلع عام 2011 بسبب الاضطرابات السياسية التي تعصف بالبلد. وتوزيع الصادرات في تونس يشبه إلى حد كبير توزيع الواردات، والشريك الرئيسي لها في عمليات التصدير هو الاتحاد الاوروبي الذي توجه إليه حوالي 71.5 في المائة من الصادرات في حين توجه إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 7.6 في المائة فقط من الصادرات. ومن أسباب هذا التفاوت الكبير، نوع المنتجات التي تصدرها تونس والتي تفرض عليها البلدان العربية تدابير غير جمركية تقيد عملية التصدير. وتتراوح نسبة الصادرات التونسية التي تخضع لتدابير غير جمركية في البلدان الثلاثة الأخرى بين 59.6 في المائة و100 في المائة (الجدول 8). والاتحاد الأوروبي يفرض أيضاً تدابير غير جمركية على غالبية المنتجات المصدرة إليه من تونس. لذا فإن مدى تعقيد التدابير غير الجمركية المطبقة في البلدان المستوردة هو ما يهم أكثر. بمعنى آخر، إن عملية تصدير المنتجات إلى بلد يفرض تدبيرين أو ثلاثة تدابير غير جمركية أسهل بكثير من تصديرها إلى بلد آخر يفرض 15 أو 16 تدبيراً.

29- ويبين الجدول 8 أن حوالي 57 في المائة من صادرات المغرب في عام 2012 توجهت إلى الاتحاد الأوروبي و3.5 في المائة منها إلى البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ما يعني أن المغرب يسجل عجزاً تجارياً كبيراً على صعيد التبادلات التجارية في المنطقة العربية لا سيما وأن 12 في المائة من مجموع المنتجات التي يستوردها مصدرها البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[3]. ويعاني المغرب أيضاً عجزاً تجارياً في تبادلاته مع الاتحاد الأوروبي وباقي بلدان العالم حتى وإن كان هذا العجز لافتاً أكثر في التبادلات مع المنطقة العربية.

30- وتفوق صادرات المغرب إلى سوق الاتحاد الأوروبي بمقدار 16 مرة صادراته إلى المنطقة العربية، مما يدل على أن الوصول إلى أسواق البلدان العربية مقيّد جداً. لذا، من المهم تيسير الوصول إلى الأسواق العربية لزيادة التبادلات التجارية بين بلدانها. ويبين الجزء السفلي من الجدول 8 اختلاف إمكانيات وصول المغرب إلى أسواق البلدان العربية الثلاثة الأخرى. فنسبة الصادرات المغربية الخاضعة لتدابير غير جمركية في تونس تبلغ 32 في المائة، مقارنةً مع 71.2 في المائة في مصر، و100 في المائة في لبنان. لذا، فإن السوق التونسية منفتحة على صادرات المغرب أكثر من السوقين الأخريين.

31- أما صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فتتبع مساراً معاكساً. ففي عام 2012، فاقت صادرات مصر إلى البلدان العربية صادراتها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي للمرة الأولى. وإذا تبين لاحقاً أن هذا الإنجاز لا يعود إلى الظروف المؤقتة، كالاضطرابات السياسية في الجمهورية العربية السورية، يكون ذلك مؤشراً إيجابياً لتعزيز التكامل في المنطقة العربية. وفي تونس، يخضع 37 في المائة من القيمة الإجمالية للمنتجات المصدرة من مصر لتدابير غير جمركية؛ وهذه النسبة أعلى بكثير في المغرب حيث تخضع جميع الصادرات المغربية تقريباً لتدابير غير جمركية، وكذلك في لبنان.

32- ويبين الجدول 8 بوضوح ميزة تنفرد بها صادرات لبنان، التي يتجه 38 في المائة منها إلى البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. أما الصادرات المتوجهة إلى السوق الأوروبية فتساوي ربع هذه النسبة. ويشير هذا الواقع إلى العلاقات التجارية الجيدة بين لبنان والبلدان العربية. ومن ناحية وصول لبنان إلى الأسواق

(3) The World Bank, WITS, available from http://wits.worldbank.org/simulationtool.html.

الأخرى، تبلغ نسبة الصادرات الخاضعة لتدبير غير جمركي واحد أو أكثر 29 في المائة في تونس، و37 في المائة في مصر، و99 في المائة في المغرب الذي يفرض تدابير موحدة على جميع مجموعات المنتجات السداسية الأرقام.

الجدول 8- الصادرات والتدابير غير الجمركية المفروضة عليها بحسب الجهات المستوردة، 2012

	المصدِّر / المستورد	مصر	لبنان	المغرب	تونس
توزيع الصادرات (بالنسبة المئوية)	مصر		0.3	0.6	0.5
	لبنان	2.9		0.2	0.1
	المغرب	1.3	1.8		1.2
	تونس	0.9	0.2	0.6	
	الاتحاد الأوروبي- 27	26.8	9.9	56.8	71.5
	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	29.0	37.9	3.5	7.6
الصادرات الخاضعة لتدابير غير جمركية كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية للصادرات	مصر		36.5	71.2	59.6
	لبنان	100.0		100.0	100.0
	المغرب	98.4	99.1		98.9
	تونس	37.4	28.8	31.8	

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات نظام الحل التجاري العالمي المتكامل.

باء- الصادرات والتدابير غير الجمركية بحسب مجموعات المنتجات

33- يبين الجدول 9 أن اقتصادي تونس والمغرب هما الأكثر تنويعاً بين البلدان العربية الأربعة التي تشملها الدراسة. وتشمل صادرات تونس إلى الاتحاد الأوروبي 70 في المائة من مجموعات المنتجات على مستوى الرموز السداسية الأرقام في النظام المنسق، وتشمل صادرات المغرب 77 في المائة من هذه المجموعات، وصادرات مصر 50 في المائة، وصادرات لبنان 46 في المائة. ولكن تختلف النتيجة عند دراسة الصادرات إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إذ يتبين أن صادرات لبنان ومصر هي الأكثر تنويعاً بحيث تشمل صادرات لبنان 80 في المائة من مجموعات المنتجات وصادرات مصر 82 في المائة منها، في حين تشمل صادرات تونس حوالي 57 في المائة وصادرات المغرب 36 في المائة فقط. ويبين الجدول أيضاً أن صادرات تونس تخضع لعدد كبير من التدابير غير الجمركية لا سيما في المغرب (97 في المائة) ولبنان (100 في المائة). وسوق تونس هي الأقل تقييداً بحيث يبلغ متوسط مجموعات المنتجات الخاضعة لتدابير غير جمركية 26.5 في المائة.

الجدول 9- الصادرات والتدابير غير الجمركية بحسب مجموعات المنتجات

	المصدِّر / المستورد	مصر	لبنان	المغرب	تونس
مجموعات المنتجات على مستوى الرموز السداسية الأرقام المصدرة إلى الجهات المحددة كنسبة مئوية من مجموعات المنتجات الإجمالية	مصر		21.9	5.7	5.2
	لبنان	19.7		3.2	4.0
	المغرب	18.7	9.6		15.8
	تونس	13.8	5.4	12.9	
	الاتحاد الأوروبي- 27	49.8	45.5	77.0	70.3
	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	82.2	80.2	36.2	57.3
مجموعات المنتجات على مستوى الرموز السداسية الأرقام المصدرة والخاضعة للتدابير غير الجمركية كنسبة مئوية من مجموعات المنتجات المصدرة	مصر		54.5	55.0	54.8
	لبنان	100.0		100.0	100.0
	المغرب	97.1	97.1		97.1
	تونس	28.8	27.1	23.6	

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات نظام الحل التجاري العالمي المتكامل.

رابعاً- أثر التدابير غير الجمركية على الاقتصاد

34- النمو عملية متداخلة تتأثر بالظروف المتعلقة بالعرض، أي تغير مستوى القدرات الإنتاجية لا سيما اليد العاملة ورأس المال البشري والمادي، والظروف المتعلقة بالطلب التي تؤثر على استخدام هذه القدرات. وهذه الظروف تحدد معاً مسار الإنتاج. وتختلف الطريقة التي يمكن من خلالها للتكامل التجاري، بمختلف آلياته، أن يساهم في تحسين الظروف المتعلقة بناحيتي العرض والطلب اختلافاً كبيراً بين البلدان العربية، وذلك وفقاً لمستوى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، والموقع الجغرافي، وحجم الاقتصاد بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي. ويساهم عقد الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في زيادة إمكانية وصول معظم البلدان العربية إلى الأسواق الخارجية وتعزيز الطلب على منتجاتها لا سيما في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

35- ومن ناحية العرض، تشمل التجارة مجموعة واسعة من المدخلات الحديثة التي يستخدم منها المنتجون الأدوات الأكثر صلة بعملية الإنتاج. ولا تنحصر هذه الأدوات بالسلع فقط بل تشمل أيضاً المعارف والممارسات المتعلقة بهذه السلع. وبسبب الفجوة التكنولوجية القائمة بين معظم البلدان العربية والبلدان الأكثر تقدماً، تفضل الأولى استخدام التكنولوجيات المتوفرة التي تناسب احتياجاتها بدلاً من الاستثمار في برامج البحث والتطوير المكلفة عملياً.

36- ويمكن للتكامل التجاري أن يساهم في تحقيق النمو لأنه يوفر الظروف الاقتصادية المحلية المناسبة لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العربية. وتشير الخبرات الدولية إلى أن إزالة الحواجز التي تفرضها البلدان ولو من جانب واحد يساعد على إتاحة البيئة الاقتصادية المطلوبة لتحسين القدرة التنافسية الخارجية وتحفيز النمو من خلال زيادة الإنتاجية وتوفير فرص الاستثمار.

37- وفي البلدان الصغيرة يمكن اعتماد سياسة الانفتاح التجاري كبديل قوي لسياسة المنافسة الفعالة في القطاعات القابلة للتداول. وللمنافسة فوائد كثيرة فهي تمنع الشركات العاملة في سوق تنافسية من زيادة التكاليف على الجهات التي تستهلك منتجات تلك الشركات كمدخلات لها، وتؤدي إلى إقصاء الصناعات التي لا تتمتع بالكفاءة أو تحثها على زيادة فعاليتها، وتحفز الشركات على الاستثمار في مجموعات المدخلات والتكنولوجيات التي يزداد تنوعها مع ارتفاع التبادلات التجارية.

38- وبالنسبة إلى الجهات المستوردة في القطاع الخاص، تساهم إزالة التدابير غير الجمركية و/أو تقليصها بين الشركاء التجاريين في إزالة الأنشطة الريعية التي تمارَس لتفادي الكثير من التدابير غير الجمركية أو في تخفيفها مما تؤدي إلى تقليص التكاليف غير المجدية الناجمة عن هذه الأنشطة. ويمكن أن تساهم إزالة التدابير غير الجمركية ومواءمة التدابير الأخرى، في تحقيق مكاسب حقيقية من الموارد وزيادة رفاه جميع الأسر المعيشية[4].

(4) لمزيد من المعلومات عن فوائد إزالة التدابير غير الجمركية، يمكن العودة إلى المرجع التالي: Jensen, J., and David Tarr, "Trade, foreign exchange, and energy policies in the Islamic Republic of Iran: reform agenda, economic implications, and impact on the poor", January 2002, p.7 (Available from http://elibrary.worldbank.org/doi/pdf/10.1596/1813-9450-2768).

39- ويؤدي إلغاء التدابير غير الجمركية التي تقيِّد التبادلات التجارية أو تخفيفها إلى تحقيق الشفافية في عمليات الاستيراد، لأنه يقضي على سلطة الجهات المستوردة التي تهيمن على عمليات الاستيراد، وبالتالي على السوق المحلية. وهذه الإجراءات تسمح لجميع الأطراف باستيراد المنتجات في ظل نفس الظروف الشفافة، وتؤدي بذلك إلى زيادة المنافسة بين الجهات المستوردة وانخفاض الأسعار المحلية للمنتجات، محلية كانت أم مستوردة. وتؤثر هذه الإجراءات كثيراً على ميزانية الحكومة لأنها تؤدي إلى زيادة عائدات عمليات الاستيراد.

40- وتؤدي المنافسة بين الجهات المستوردة إلى تقليص هامش التجارة وتنويع المنتجات المتوفرة. ويستفيد من هذه الإصلاحات المستهلكون والمستثمرون على حد سواء. ومن الطبيعي أن تتأثر عائدات الحكومة بانخفاض سعر الصرف الحقيقي الناجم عن نمو الواردات. لذا، من المهم إصلاح نظام سعر الصرف في معظم البلدان بهدف زيادة التصدير وتقليص الاستيراد بشكل خاص.

41- وفي الآونة الأخيرة أجريت دراسة[5] لقياس تأثير التدابير غير الجمركية على الاقتصاد في الجمهورية العربية السورية، وذلك باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة. وأشارت الدراسة إلى أن التدابير غير الجمركية تشبه الضرائب على الواردات، وبحثت في انعكاسات إزالة هذه التدابير عبر إجراء عمليتي محاكاة للسياسة العامة: (أ) إلغاء كامل للتعريفات الجمركية؛ و(ب) الإلغاء الكامل للتدابير غير الجمركية على شكل قيود كمية على الاستيراد. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة وبينت أن حجم التغيّرات الناجمة عن إزالة التدابير غير الجمركية على شكل قيود كمية تفوق بكثير تلك الناجمة عن إلغاء التعريفات الجمركية، لا سيما وأن القيود الكمية تشكل 5.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة مرتفعة مقارنةً مع نسبة التعريفات الجمركية.

42- وتشير المقارنة بين السياستين إلى أن التدابير غير الجمركية المعتمدة في الجمهورية العربية السورية أدت إلى تشويه الأسعار أكثر من التدابير الجمركية. وأجريت مؤخراً حسابات أخرى[6] لمجموعة من السلع التي تمثل 30 في المائة من السلع التي تستوردها تونس و40 في المائة من تلك التي يستوردها المغرب، وبينت أن مُكافئ القيمة[7] يبلغ في المتوسط 13.4 في تونس و62.6 في المائة في المغرب. وبينت عمليات محاكاة السياسات العامة التي أجرتها الإسكوا باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحوسبة أن إزالة التدابير غير الجمركية ذات الصلة تؤدي إلى زيادة الرفاه بشكل واضح في المغرب حيث سيحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 0.6 في المائة تقريباً مقابل 0.3 في المائة فقط في تونس. ويزداد هذا التأثير على مستوى القطاعات بسبب الانحراف المعياري الكبير لمكافئات القيمة بين المنتجات.

43- واستخدام التدابير غير الجمركية إجراء شرعي، لكن المسوح التي أجريت في العالم وخاصةً في البلدان العربية بيّنت أن الهدف الأساسي من استخدام هذه التدابير هو الحماية ولا سيما التعويض عن خسارة تدابير

---

(5) Chemingui, M. A., and S. Dessus, "Assessing non-tariff barriers in Syria", *Journal of Policy Modeling*, vol. 30, No. 5 (2008).

(6) Augier, P., and others, "Non-tariff measures in the MENA region: improving governance for competitiveness", MENA Working Paper Series, No. 56 (Washington, D.C., World Bank, 2012).

(7) حدد Augier and others مُكافئ القيمة بأنه الرسم الجمركي بحسب القيمة الذي له نفس التأثير الذي للتدابير غير الجمركية على الواردات.

الحماية الفعالة الناجمة عن تنفيذ الكثير من اتفاقات التجارة الحرة. وتبين نتائج الكثير من التقييمات[8] والتجارب أن إصلاح النظام التجاري يحقق نتائج هامة على المدى البعيد. فترسيخ التكامل بين البلدان العربية وبينها وبين الشركاء الرئيسيين يساهم في دعم مسار النمو لأنه يعزز المنافسة وتحديث القدرات الإنتاجية في هذه البلدان، وكذلك في دعم تحويل القطاع الصناعي في المنطقة العربية من قطاع قائم على استخراج الموارد الطبيعية إلى قطاع صناعة تحويلية قائم على التصدير. وإذا اعتمدت البلدان العربية استراتيجية تهدف إلى تفعيل الاتفاقات التجارية القائمة إلى أقصى حد ممكن، فهي ستحقق في غضون العقد المقبل زيادة أخرى بمقدار نقطة مئوية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الدخل، ولكن شرط إزالة التدابير غير الجمركية لا سيما تلك التي تهدف إلى تقييد التجارة. كما يتطلب تحقيق كل هذه المكاسب إجراء إصلاحات محلية في موازاة الإصلاحات التجارية، ومنها بذل جهود حثيثة لتحرير نظام الاستثمار المحلي والقطاع المالي، وإصلاح الخدمات المتعلقة بالتجارة لتمكين الاقتصادات العربية من الاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها إصلاح النظام التجاري. لذا، من المهم وضع استراتيجية فعالة لتحقيق التكامل التجاري على صعيد المنطقة العربية.

خامساً- السياسات العامة والخطة المستقبلية

44- تختلف طبيعة السياسات العامة التي ينبغي أن تترتب على النتائج المبينة أعلاه وهي لا تنحصر بنطاق هذه الوثيقة بل يمكن مناقشتها بتفصيل أكبر. ولكن يمكن تقديم بعض الملاحظات المتعلقة بتصميم الأنظمة التجارية العربية في إطار التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإطلاق الاتحاد الجمركي العربي، ودعم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الرئيسيين في التجارة. وبالنظر إلى طبيعة المزايا المقارنة للاقتصادات العربية غير القائمة على النفط، تؤكد نتائج هذه الوثيقة أن التكامل الاقتصادي العربي بين هذه الاقتصادات وبينها وبين الاقتصادات القائمة على النفط يسمح بظهور أنماط تخصص جديدة، وبتحقيق زيادة كبيرة في عمليات الاستيراد من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ونمو واضح في التجارة بين البلدان العربية. ولتحقيق هذه النتائج من المهم ألا ينحصر التكامل التجاري بخفض التعريفات الجمركية بل أن يشمل أيضاً تخفيف التدابير غير الجمركية.

45- وحصرُ إصلاح النظام التجاري بخفض التعريفات الجمركية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفي إطار الشراكة الأورومتوسطية لا يحقق سوى فوائد محدودة على النمو. في المقابل، إذا أزالت الحكومات التدابير غير الجمركية الواسعة النطاق والقيود التجارية الكمية، يمكن أن تصبح السياسة التجارية أداة رئيسية لتعزيز آفاق النمو في الكثير من البلدان العربية. وبينت التحليلات أن إلغاء التدابير غير الجمركية يمكن أن يؤدي إلى زيادة فعالية اتفاقات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ومن الممكن أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى ظهور نمط جديد للتجارة يتسم بتحسن كبير في عمليات الاستيراد من باقي بلدان العالم (نتيجة ارتفاع استخدام السلع الاستثمارية) وفي عمليات التصدير إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وهذا ما يدل على أن التجارة تمكن البلدان من الاستفادة من مزاياها المقارنة لا سيما الجغرافية والاقتصادية.

---

(8) وفي ما يلي أمثلة على تلك التقييمات: Zarrouk, J., "A survey of barriers to trade and investment in Arab countries", in *Arab Economic Integration: Between Hope and Reality*, A. Galal and B. Hoekman eds. (Cairo, Egyptian Center for Economic Studies, 2003); Rodriguez, F., and D. Rodrik, "Trade policy and economic growth: a skeptic's guide to the cross-national evidence", in *NBER Macroeconomics Annual 2000*, Bernanke, B. and K. Rogoff eds. (Cambridge, Massachusetts Institute of Technology Press for the National Bureau of Economic Research, 2001); S. Dessus, and A. Suwa,, *Regional Integration and Internal Reforms in the Mediterranean Area* (Paris, OECD, 2000); وبرنارد هوكمان وباتريك مسيرلين، تسخيرالتجارة لأغراض التطوير والنمو في الشرق الأوسط (نيويورك، مجلس العلاقات الخارجية، 2002).

46- وتوسيع نطاق الاستثمار، الناجم عن ارتفاع عائدات رأس المال، هو المحرك الأساسي للنمو. ولكن إصلاح النظام التجاري يتطلب إعادة توزيع فعلية للعاملين والاستثمارات في حين يواجه عدد قليل من القطاعات انخفاضاً تاماً في أنشطتها الاقتصادية. ويكون الكثير من هذه التعديلات طوعياً ويساهم في توسع القطاعات ذات الصلة.

47- وترتبط استراتيجية النمو التي تدعو إليها هذه النتائج ارتباطاً وثيقاً بمراحل تحرير التجارة والاستثمار. فعلى المدى القريب، يمكن للبلدان العربية التي تستفيد من التعريفات الجمركية الحمائية القائمة حالياً، أن تقوم بتحرير جذري لنظام الاستثمار المحلي عبر إزالة جميع القيود الكمية المفروضة على التجارة. ولكن لتضمن هذه البلدان جدوى إزالة التدابير غير الجمركية التي تقيد التجارة، من الضروري أن تتخذ إجراءات إصلاحية أخرى كدعم المنافسة بين البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عبر زيادة التنسيق أو تحسينه، ومواءمة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية إن أمكن ذلك. وهذه الإجراءات أساسية لتوفير حيز اقتصادي مفتوح وتنافسي، تنفذ فيه عمليات الاستثمار والتجارة على أساس المزايا النسبية المقارنة وليس البحث عن الريع والحوافز والمزايا.

48- وتنفذ الإسكوا حالياً مشروعاً واسع النطاق لتحديد التدابير غير الجمركية وتقدير تكاليفها في البلدان العربية، نظراً إلى ثقل هذه التدابير في اللوائح التجارية، وتأثيرها على التكامل الإقليمي. ويهدف هذا المشروع إلى التقدم في تحليل التدابير غير الجمركية وأهمية إزالتها، وهو يتألف من المراحل الأساسية التالية:

(أ) توسيع نطاق المسوح المتعلقة بالتدابير غير الجمركية لتنفذ في البلدان العربية التي لم تشملها هذه الدراسة، لا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

(ب) دراسة تطور التدابير غير الجمركية مع الزمن، عبر اختيار مجموعة من السلع ورصد التدابير المفروضة عليها كل عامين؛

(ج) تقدير مكافِئات القيمة للمنتجات المختارة في عدد من البلدان كل عامين؛

(هـ) تقييم تكاليف التدابير غير الجمركية، ودراسة فوائد مواءمتها و/أو خفضها.